المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 8

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج 11

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 13

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 15

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 17

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 22

الجزء الثاني : تقديم البرامج 24

برنامج 312 : سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء 25

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 25

2. مسؤول البرنامج 28

3. المتدخلين في القيادة 28

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 29

الجزء الثالث : محددات النفقات 46

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 47

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 47

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 49

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 49

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 50

Royaume du Maroc • Modernisation • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

1. المهام

طبقا لمقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.08.772 الصادر في 25 جمادى الأولى 1430 الموافق ل 21 ماي 2009، تناط بالمندوبية العامة مهمة إعداد والسهر على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال إعادة إدماج السجناء، والحفاظ على سلامتهم وسلامة الأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون، والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام.

ولهذه الغاية، تتكلف ب:

تنفيذ المقررات القضائية الصادرة بمؤسسات السجون والسالبة للحرية؛

إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالعمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وبإعادة إدماجهم؛

تهييئ الملفات المتعلقة بطلبات واقتراحات العفو أو الإفراج المقيد بشروط بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بالأمر؛

إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بسلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون؛

تطوير البحوث والدراسات المتعلقة بالسجون واقتراح تغيير النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها وملاءمتها للمتطلبات المستجدة والمواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وبمجال التدبير السجني؛

السهر على حسن تسيير مصالح المندوبية العامة.

2.التنظيم

تتألف المندوبية العامة، بالإضافة إلى ديوان المندوب العام، من إدارة مركزية ومصالح لا ممركزة تتمثل في المديريات الجهوية والمؤسسات السجنية.

أ. الإدارة المركزية

تتكون الإدارة المركزية للمندوبية العامة، بالإضافة إلى ديوان المندوب العام، والكتابة العامة، والمفتشية العامة، وقسم التعاون والشراكة، وقسم نظم المعلوميات، من خمس مديريات مركزية تتوزع إلى أقسام

ومصالح بعضها يعنى بتنفيذ اختصاصاتها والبعض الآخر يعنى بتنفيذ كل ما هو مرتبط بالتدبير الإداري والمالي للقطاع.

ب.المديريات الجهوية

شكل إحداث المديريات الجهوية قفزة نوعية وحلقة هامة في مسلسل الإصلاح الإداري الذي انخرطت فيه المندوبية العامة خلال السنوات الأخيرة حيث تم تفعيل المادتين 2 و11 من المرسوم القاضي بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية العامة، من خلال إحداث 10 مديريات جهوية موزعة على تراب المملكة.

وانسجاما مع التقطيع الترابي الجديد المعتمد من طرف الحكومة، تم إصدار قرار لرئيس الحكومة بتاريخ 15 يوليوز 2015 يقضي بتغيير القرار المتعلق بإحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة التابعة لها، حيث أصبحت المندوبية العامة تتوفر بموجبه على 10 مديريات جهوية تتلاءم مقراتها وتوزيع المؤسسات السجنية التابعة لها مع التقطيع الترابي الجديد لجهات المملكة، من خلال دمج جهة الداخلة – وادي الذهب مع جهة العيون - الساقية الحمراء نظرا لتواجد ثلاثة مؤسسات سجنية فقط بهاتين الجهتين منها واحدة بجهة الداخلة – وادي الذهب واثنتين بجهة العيون – الساقية الحمراء، كما تم ضم جهة كلميم – واد نون إلى جهة سوس ماسة نظرا لتواجد مؤسسة سجنية واحدة فقط بجهة كلميم – واد نون.

Direction du Budget DB3/DSA

ج. المؤسسات السجنية

ويبلغ عددها خلال هذه السنة (2019)، 77 مؤسسة سجنية تتوزع حسب نوعها كما يلي:

المؤسسات السجنية	العدد
السجون المحلية	65
	(منها سجنين محليين خاصين بالنساء)
السجون الفلاحية	7
مراكز الإصلاح والتهذيب	3
السجون المركزية	2

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

إدراكا منها لأهمية دمج مقاربة النوع في أسلوب إدارتها، أجرت المندوبية العامة، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة عن المساواة بين الجنسين، وذلك بين نونبر 2017 وفبراير 2018.

وقد أجريت هذه الدراسة في إطار تحقيق خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، وتركز على احتياجات ومصالح النساء بالوسط السجني، وقد تمحورت توصياتها على النقاط التالية:

تثمين الوسط السجني اجتماعيا (مكافحة وصم بيئة السجون وتحسين ظروف الاعتقال)؛

تعزيز قدرات الموظفين في مجال تدبير النزاعات، والتخطيط وتدبير الوقت، والحزم والدفاع عن النفس؛

تعزيز القدرات المعرفية لدى السجناء في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز قدراتهم الذاتية، وتدبير العدوانية، وتقدير الذات؛

ضمان ظروف عمل محفزة لفائدة الموظفين (الدعم النفسي للموظفين)؛

تعزيز المقاربة القائمة على حقوق الإنسان (تكثيف التكوينات حول مكافحة العنف والتوعية والتحسيس بحقوق الإنسان)؛

تعزيز الآلية التي ترتكز على مقاربة النوع على مستوى المندوبية العامة من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي على هذه الآلية على جميع مستويات المندوبية العامة (تعزيز عدد مناصب المسؤولية التي تشغلها المرأة وإنشاء الوحدة المسؤولة عن تنفيذ وتتبع خطة العمل المرتكزة على مقاربة النوع).

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

وفي هذا الإطار، فإن المندوبية العامة بصدد تنفيذ خطة العمل الخاصة بها آخذة في الحسبان هذه التوصيات.

وفي نفس السياق، وضعت المندوبية العامة، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مؤشرات للنجاعة تحترم مقاربة النوع نوردها فيما يلي:

"شغل المؤسسات السجنية" حسب الجنس؛

"الرعاية الصحية": الحاجيات الخصوصية للسجينات تتم مراعاتها والتكفل بها من طرف أطباء متخصصين (طب النساء والتوليد)؛

"معدل ولوج السجناء للتعليم": تهييئ السجينات والسجناء بكيفية متساوية لإعادة الإدماج؛

"معدل ولوج السجناء للتكوين المهني": في احترام للجنس (ذكر- أنثى)؛

"معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي": في احترام للجنس (ذكر- أنثى)؛

"معدل ولوج السجناء الأميين لبرامج محو الأمية": في احترام للجنس (ذكر- أنثى)؛

"معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية": مع مراعاة الإجراءات التشجيعية لفائدة النساء ومصاحبتهن للتقدم إلى مناصب المسؤولية. والنظر في خطة عمل تعتمد مقاربة النوع قابلة للقياس من خلال مؤشر "معدل إنجاز الإجراءات المتعلقة بالنوع"؛

"معدل ولوج الموظفين للتكوين المستمر": اتخذت المندوبية العامة إجراءات لضمان الولوج العادل للمرأة والرجل إلى التكوين المستمر وكذلك لتكثيف التكوينات حول النوع وحول الوسط السجني.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	1 187 305 000	1 480 151 000	24,66
المعدات والنفقات المختلفة	814 936 000	805 933 000	-1,1
الاستثمار	160 700 000	160 700 000	-
المجموع	2 162 941 000	2 446 784 000	13,12

■ تعليق

ارتفاع غلاف الميزانية العامة راجع بالأساس إلى إدراج مساهمات الدولة المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي والتقاعد برسم سنة 2020 ضمن ميزانية الموظفين والأعوان الخاصة بالمندوبية العامة وفقا لمقتضيات الفصلين 15 و69 من القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 بتاريخ 14 شعبان 1436 الموافق ل 2 يونيو 2015.

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration *
Direction du Budget
DB3/DSA

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية التسيير "المعدات والنفقات المختلفة" انخفضت بنسبة 1.10 ٪ (9 مليون درهم) برسم سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 على الرغم من الاحتياجات المتزايدة للمندوبية العامة. فعلى سبيل المثال تحتاج المندوبية العامة ل 200 مليون درهم لتغطية أداء متأخرات مستحقات الماء والكهرباء و 60 مليون درهم كمبلغ إضافي لضمان خدمة تغدية النزلاء.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	1 480 151 000					
المعدات والنفقات المختلفة	805 933 000	5 500 000				
الاستثمار	160 700 000	-	-			
المجموع	2 446 784 000	5 500 000	-	150 000 000	-	2 602 284 000

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

■ تعليق

الغلاف المالي المخصص لبرنامج "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" محدد في حوالي 2.6 مليار درهم موزعة كما هو مشار إليه أعلاه.

الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون

يمول الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون بنسبة 24 %من ناتج الغرامات والإدانات المالية (غير المتعلقة بمدونة السير) و24 % من المصاريف والرسوم القضائية، و12 % من الغرامات والإدانات المتعلقة بمدونة السير وكذا الهبات وذلك طبقا لمقتضيات المادة 23 من قانون المالية لسنة 2011.

كما يتلقى هذا الصندوق الدفوعات المتأتية من صندوق استبدال أراضي السجون وذلك في إطار اتفاقية مبرمة بين المندوبية العامة، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل

عمليات نقل المؤسسات السجنية الواقعة بالمجال الحضري مقابل وضع العقارات التي تقع عليها هذه المؤسسات رهن تصرف مديرية أملاك الدولة بعد فتح المؤسسات السجنية البديلة.

وتتمثل الوضعية المالية لهذا الصندوق برسم سنة 2019 فيما يلي:

الاعتمادات المفتوحة (سقف التحمل): **120** مليون درهم؛

الرصيد المرحل 2018/2019 = **1 494** مليون درهم؛

الموارد المالية المحققة (إلى غاية نهاية شهر شتنبر) بدون احتساب المساهمات: **93,9** مليون درهم.

مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي:

يتم تمويل هذه المصلحة من خلال مواردها الخاصة، وذلك بفضل بيع المنتجات الفلاحية (كالحبوب والماشية وغيرها) والمنتجات الحرفية. أما بالنسبة للوضعية المالية لهذه المصلحة برسم سنة 2019 فيمكن تقديمها كما يلي:

الاعتمادات المفتوحة (سقف التحمل): **5,5** مليون درهم؛

الرصيد المرحل 2018/2019:

1. ميزانية الاستغلال: **8,2** مليون درهم؛
2. ميزانية الاستثمار: **2,8** مليون درهم؛

الموارد المالية المحققة (إلى غاية نهاية شهر شتنبر): **0,6** مليون درهم.

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :**

- مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي

• **الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :**

- الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء	2 162 941 000	1 480 151 000	805 933 000	160 700 000	13,12
المجموع	2 162 941 000	1 480 151 000	805 933 000	160 700 000	13,12

■ تعليق

ارتفاع غلاف الميزانية العامة (ب 13.12%) راجع بالأساس إلى تحمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لمساهمات الدولة المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي والتقاعد. وهذا الارتفاع في ميزانية الموظفين مصحوب بانخفاض في ميزانية نفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 1,10 % أي ب 9 ملايين درهم.

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء	2 446 784 000	5 500 000	-	150 000 000	-	2 602 284 000
المجموع	2 446 784 000	5 500 000	-	150 000 000	-	2 602 284 000

■ تعليق

الغلاف المالي المخصص لبرنامج "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" محدد في حوالي 2.6 مليار درهم موزعة كما هو مشار إليه أعلاه.

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 312 : سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
انجاز السجن المحلي بالداخلة	-	80 717 524	80 717 524
انجاز السجن المحلي بطانطان	-	1 550 000	1 550 000
انجاز السجن المحلي ببني ملال	-	203 306	203 306
الدعم ،التسيير واللوجستيك	148 183 000	-	148 183 000
إيواء السجناء	643 850 000	-	643 850 000
إعادة إدماج السجناء	10 300 000	-	10 300 000
تكوين الموظفين	800 000	-	800 000
سجون محلية	-	43 529 170	43 529 170
مركز تكوين أطر إدارة السجون	-	27 500 000	27 500 000
بناء وتجهيز بنايات المصلحة المركزية	-	7 200 000	7 200 000
أمن وسلامة المؤسسات السجنية	2 800 000	-	2 800 000

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

■ **تعليق**

المشروع "70. برنامج دعم تحديث النظام السجني"، هو مجموعة من السطور المالية المخصصة لاستلام المبلغ المالي الذي يقدر ب 1.68 مليون درهم والمتبقي من قيمة الدعم الممنوح من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (التي يصل مبلغها الإجمالي إلى 3.2 مليون درهم). وتفتح هذه الاعتمادات بقرار لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مع بداية السنة المالية.

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 6: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	805 933 000	47 300 000	853 233 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	-	-
جهة الشرق	-	-	-
جهة فاس - مكناس	-	-	-
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	-	-
جهة بني ملال - خنيفرة	-	203 306	203 306
جهة الدار البيضاء- سطات	-	-	-
جهة مراكش - آسفي	-	-	-
جهة درعة - تافيلالت	-	-	-
جهة سوس - ماسة	-	-	-
جهة كلميم - واد نون	-	1 550 000	1 550 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	30 929 170	30 929 170
جهة الداخلة - واد الذهب	-	80 717 524	80 717 524
المجموع	805 933 000	160 700 000	966 633 000

Direction du Budget DB3/DSA

تعليق

بالرغم من كون الجدول أعلاه يظهر أن أغلب الاعتمادات ممركزة، إلا أن هذه الاعتمادات توجه بالأساس لتلبية حاجيات المديريات الجهوية والمؤسسات السجنية وإنجاز استثمارات المندوبية العامة على مستوى مختلف جهات المملكة.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 7: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020 ,2021 ,2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	1 187 305 000	1 526 930 725	1 480 151 000	1 514 791 000	1 527 889 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	814 936 000	933 234 720	805 933 000	805 933 000	805 933 000
نفقات الاستثمار	160 700 000	400 000 000	160 700 000	160 700 000	160 700 000
المجموع	2 162 941 000	2 860 165 445	2 446 784 000	2 481 424 000	2 494 522 000

■ تعليق

الاسقاطات المتعلقة بفصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة وفصل نفقات الاستثمار هي نفسها التي رصدت برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020 وذلك تبعا لطلب مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وفيما يتعلق بإسقاطات الميزانية المرصدة في إطار فصل نفقات الموظفين فقد وردت كذلك من طرف نفس المديرية.

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration ★
Direction du Budget
DB3/DSA

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021, 2022) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	5 500 000	5 500 000	5 500 000	5 500 000	5 500 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	120 000 000	120 000 000	150 000 000	150 000 000	150 000 000

■ تعليق

يعرف الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون رفعا لسقف التحمل برسم سنة ;2020 مقارنة بسنة 2019، وذلك بطلب من المندوبية العامة بتاريخ 01-10-2019 مما سيسمح لها بفتح الاعتمادات مسبقا تماشيا مع الإيرادات المحققة وذلك من أجل استخدام أمثل.

- جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء					
الميزانية العامة	2 162 941 000	2 860 165 445	2 446 784 000	2 481 424 000	2 494 522 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	5 500 000	5 500 000	5 500 000	5 500 000	5 500 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	120 000 000	120 000 000	150 000 000	150 000 000	150 000 000

■ **تعليق**

الاسقاطات المتعلقة بفصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة وفصل نفقات الاستثمار هي نفسها التي رصدت برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020 وذلك تبعا لطلب مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وفيما يتعلق بإسقاطات الميزانية المرصدة في إطار فصل نفقات الموظفين فقد وردت كذلك من طرف نفس المديرية.

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021, 2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء					
انجاز السجن المحلي بالداخلة	30 000 000		80 717 524	29 000 000	-
انجاز السجن المحلي بطانطان	25 000 000		1 550 000	-	-
انجاز السجن المحلي ببني ملال	25 000 000		203 306	-	-
الدعم ،التسيير واللوجستيك	154 670 000	186 879 300	148 183 000	148 183 000	148 183 000
إيواء السجناء	643 500 000	717 570 000	643 850 000	643 850 000	643 850 000
إعادة إدماج السجناء	13 000 000	23 414 100	10 300 000	10 300 000	10 300 000
تكوين الموظفين	666 000	2 909 320	800 000	800 000	800 000
سجون محلية	33 700 000	400 000 000	43 529 170	127 000 000	158 700 000
مركز تكوين أطر إدارة السجون	30 000 000	-	27 500 000	-	-
بناء وتجهيز بنايات المصلحة المركزية	-	-	7 200 000	4 700 000	2 000 000
أمن وسلامة المؤسسات السجنية	3 100 000	3 162 000	2 800 000	2 800 000	2 800 000

Royaume du Maroc * Ministère de l'économie, des Finances et de la Réforme de l'Administration * Direction du Budget DB3/DSA

دعم المهام	1 187 305 000	1 526 930 725	1 480 151 000	1 514 791 000	1 527 889 000

■ تعليق

الاسقاطات المتعلقة بفصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة وفصل نفقات الاستثمار هي نفسها التي رصدت برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020 وذلك تبعا لطلب مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وفيما يتعلق بإسقاطات الميزانية المرصدة في إطار فصل نفقات الموظفين فقد وردت كذلك من طرف نفس المديرية.

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
312 سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء مسؤول البرنامج السيد الكاتب العام	هدف 1.312 تحسين ظروف إيواء النزلاء و النزلاء	مؤشر 1.1.312 : معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس	مؤشر 1.1.1.312 : معدل شغل المؤسسات السجنية - ذكور
			مؤشر 2.1.1.312 : معدل شغل المؤسسات السجنية - إناث
		مؤشر 2.1.312 : المساحة المتوسطة لكل سجين	مؤشر 1.2.1.312 : المساحة المتوسطة لكل سجين : ذكور
			مؤشر 2.2.1.312 : المساحة المتوسطة لكل سجين: إناث
		مؤشر 3.1.312 : معدل الرعاية الصحية	مؤشر 1.3.1.312 : عدد السجناء لكل طبيب
			مؤشر 2.3.1.312 : عدد السجناء لكل طبيب أسنان
			مؤشر 3.3.1.312 : عدد السجناء لكل ممرض
	هدف 2.312 تهيئ النزلاء و النزيلات بصفة عادلة لإعادة إدماجهم	مؤشر 1.2.312 : معدل ولوج السجناء للتعليم	مؤشر 1.1.2.312 : معدل ولوج السجناء للتعليم: ذكور
			مؤشر 2.1.2.312 : معدل ولوج السجناء للتعليم: إناث
		مؤشر 2.2.312 : معدل ولوج السجناء للتكوين المهني	مؤشر 1.2.2.312 : معدل ولوج السجناء للتكوين المهني: ذكور
			مؤشر 2.2.2.312 : معدل ولوج السجناء للتكوين المهني: إناث

Royaume du Maroc • Ministère de l'économie des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

		مؤشر : معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني	مؤشر : معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني: ذكور
			مؤشر : معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني: إناث
		مؤشر : معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية	مؤشر : معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية: ذكور
			مؤشر : معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية: إناث
		مؤشر : نسبة السجناء المستفيدين من عائد الكلفة	
	هدف تعزيز أمن و سلامة المؤسسات السجنية	مؤشر : معدل الحراسة	مؤشر : معدل الحراسة النهار
			مؤشر : معدل الحراسة بالليل
		مؤشر : معدل الفرار	مؤشر : معدل الفرار: ذكور
			مؤشر : معدل الفرار: إناث
		مؤشر : معدل الحوادث	
	هدف تحديث الإدارة و تكريس الحكامة	مؤشر : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر : نسبة النجاعة المكتبية	
		مؤشر : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	مؤشر : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور
			مؤشر : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- إناث

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 312 : سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يسعى برنامج سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء، باعتباره برنامجا شموليا، إلى تنزيل استراتيجية المندوبية العامة على أرض الواقع من خلال تحقيق أربعة أهداف استراتيجية ومحور ثانوي وذلك على الشكل التالي:

تحسين ظروف اعتقال السجناء والسجينات؛

تهييئ السجناء والسجينات بصفة عادلة لإعادة إدماجهم؛

تعزيز أمن وسلامة المؤسسات السجنية؛

تحديث الإدارة وتكريس الحكامة الجيدة؛

Direction du Budget DB3/DSA
Ministère de l'Economie, des finances et de la Réforme de l'Administration • Royaume du Maroc •

وفيما يتعلق بمحاور البرنامج فيمكن تقديمها على الشكل التالي:

أ. تحسين ظروف اعتقال السجناء والسجينات:

بالنظر للأهمية التي توليها المندوبية العامة لتحسين ظروف الاعتقال فإنها تواصل مجهوداتها لتحسين معاملة السجناء بصفة عامة والفئات المستضعفة بصفة خاصة (النساء، خصوصا الحوامل والمرفقات بأطفالهن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى، والأجانب).

لهذا الغرض فقد اتخذت عدة إجراءات لتحسين ظروف الاعتقال، خصوصا:

تعزيز الطاقة الإيوائية للمؤسسات السجنية من خلال توسعة بعض المؤسسات السجنية وبناء أخرى جديدة؛

تعزيز البنيات التحتية والمعدات الطبية بالإضافة إلى تعزيز الرعاية الصحية للسجناء وتحسين رصد حالتهم الصحية.

وضع دليل للنظافة الصحية، وإنشاء مكاتب لمراقبة النظافة على المستوى المحلي والجهوي والمركزي، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة السجناء، وتعميم توزيع أدوات النظافة.

تحسين تغدية السجناء عن طريق الرفع من السعرات الحرارية للوجبات الغذائية المقدمة لهم، والالتزام بمعايير النظافة، وتوفير معدات تخزين المواد الغذائية.

تعزيز آليات احترام حقوق الانسان من خلال التكوين المستمر لموظفي الحراسة وتحسيسهم.

ب. تهييئ السجناء والسجينات لإعادة الادماج:

اتخذت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عدة إجراءات خلال السنوات الأخيرة، بشأن برامج إعادة إدماج السجناء والسجينات (التعليم، والتكوين المهني، والتكوين الحرفي والفني، والعمل بأجر...)، والهدف من ذلك هو تسهيل الاندماج الاجتماعي والمهني للسجناء والسجينات بعد انقضاء مدة عقوبتهم.

وتتجسد هذه الإجراءات فيما يلي:

تعزيز قدرات الاستقبال بمراكز التأطير، والتكوين المهني، والفلاحي، والحرفي؛

تشجيع السجناء والسجينات على الاستفادة من برامج إعادة الإدماج المتوفرة والسهر على وضع تكوينات جديدة وواعدة على مستوى سوق الشغل؛

توفير الوسائل المادية والديداكتيكية الضرورية لبرامج التعليم والتهييء لإعادة الإدماج؛

تهييئ الفضاءات المخصصة للأنشطة الرياضية، والثقافية، والدينية؛

تنويع الأنشطة لفائدة السجينات وذلك لمحاربة الصورة النمطية الجنسانية المتعلقة بولوج النساء لبعض أنواع التكوينات؛

Direction du Budget DB3/DSA
Ministère de l'Economie des Finances et de la Réforme de l'Administration
Royaume du Maroc

ج. ضمان أمن وسلامة المؤسسات السجنية

تكتسي مسألة الحكامة الأمنية أهمية بالغة بالنسبة للمندوبية العامة انطلاقا من مهمتها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على النظام العام من خلال الحفاظ على أمن المؤسسات السجنية وأمن السجناء والأشخاص، لذلك تبذل المندوبية العامة كل ما بوسعها لتحسين ظروف الأمن والسلامة بالوسط السجني من خلال:

تعزيز نجاعة كل من تجهيزات المراقبة الإلكترونية (المراقبة بالفيديو)، ومعدات مكافحة الحرائق؛

تعميم دلائل تدبير الأمن وتدبير الأزمات والسهر على تطبيقها؛

إعادة انتشار الموارد البشرية بشكل مستقر وديناميكي لتلبية الحاجة المتزايدة للموظفين؛

تعزيز آليات تفتيش ومراقبة المعتقلين وأماكن الاعتقال.

د. تعزيز الحكامة وتحديث الإدارة

تواصل المندوبية العامة سياستها المتمثلة في عصرنة طريقة تدبيرها من خلال وضع نظام معلوماتي جديد وإدخال تكنولوجيا جديدة لتدبير المعطيات المتعلقة بالسجناء (التكنولوجيا البيومترية). كما تواصل تطبيق سياسة اللاتمركز من أجل تعزيز التدبير بالقرب.

ونتيجة لما سبق، فإن المندوبية العامة تولي اهتماما خاصا لتكوين الموظفين، على اعتبار أن تطوير النظام السجني لن يتحقق إلا من خلال توفير موظفين أكفاء، ومتعددي الاختصاصات، وقادرين على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

وفي هذا الإطار، تعمل المندوبية العامة على إبرام شراكات مع منظمات دولية ووطنية من اجل تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة الموظفين (ماستر بالجامعة الدولية بالرباط وماستر بجامعة محمد الخامس بالرباط) بالإضافة إلى التكوينات الأساسية التي يستفيد منها الموظفون الجدد بغرض تعريفهم بالوسط السجني.

كما اتخذت المندوبية العامة عدة إجراءات تتعلق بتجديد الزي الرسمي للموظفين، وتعزيز الأعمال الاجتماعية لفائدتهم، وكذا تنظيم جائزة الموظف المتميز.

ه. محور عرضي: البيئة والنوع

إن المندوبية العامة بصدد البدء في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، والاجتماعية، والبيئية واضعة مسألة المساواة في صلب اهتماماتها وعاملة على دمج الأبعاد البيئية في تدبير المؤسسات السجنية، من قبيل:

تطوير ميثاق البناية السجنية وعقلنة استهلاك الطاقة؛

الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع (ذكر أو أنثى) داخل المؤسسات السجنية من أجل محاربة الصورة النمطية الجنسانية من جهة، والإجابة على الحاجيات الخاصة للسجناء من جهة أخرى.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

التركيز على أخذ مقاربة النوع بالحسبان في استراتيجية البرنامج:

أ.مكامن الفوارق

تمثيلية النساء الموظفات ضعيفة، حيث تمثل 15% من العديد الإجمالي للموظفين (1603 موظفة في مقابل 9400 موظف خلال سنة 2019)؛

ضعف تولي مناصب المسؤولية من طرف النساء مقارنة مع الرجال حيث أن 52 فقط من الموظفات تشغلن مناصب المسؤولية في حين أن العديد الإجمالي للموظفين هو 11003 موظف؛

التعريف بحاجيات النساء السجينات يعتمد على الصورة الثقافية الكلاسيكية اتجاههن حيث أن الأنشطة المقترحة تخص فقط الطرز، أو الخياطة، أو الطبخ، أوالحلاقة.

ب.أسباب الفوارق المذكورة:

الساكنة السجنية الذكورية هي الأكثر هيمنة (حيث يبلغ عدد السجناء 82804 ذكور مقابل 1919 سجينة) ووحدهم الموظفون الذكور مكلفون بحراسة المعتقلين الرجال، مما يفسر ضعف حضور الموظفات داخل المندوبية العامة.

ج. التدابير المتوخاة:

تشجيع مشاركة الموظفات في التكوينات التي تهدف أساسا التحضير لتولي مناصب المسؤولية؛
ادخال، على مستوى مدونة القواعد الأخلاقية والالتزامات المهنية، مبادئ هادفة لاحترام النوع ومحاربة النمطية الجنسانية؛
الحرص على تطبيق النسبة خلال عملية التوظيف؛
تنظيم دورات تكوينية لها علاقة بالنوع وباحترام حقوق الإنسان؛
خلق نوادي حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات السجنية؛
تعزيز آليات المساعدة القضائية لفائدة السجناء؛
الرفع من مشاركة السجينات في برامج إعادة الإدماج وخاصة التعليم، والتكوين المهني؛
تنويع الأنشطة المقترحة لفائدة السجينات.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

- مدير مديرية العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وإعادة إدماجهم؛
- مدير مديرية الضبط القضائي؛
- مدير مديرية سلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون؛
- مدير مديرية الموارد البشرية؛
- مدير مديرية الميزانية والتجهيز

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.312: تحسين ظروف إيواء النزلاء و النزيلات

المؤشر 1.1.312 : معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس		%	159	159	156	153	151	**134**	**2025**
المؤشرات الفرعية	معدل شغل المؤسسات السجنية - ذكور	%	162	163	160	157	155	**138**	**2025**
	معدل شغل المؤسسات السجنية - إناث	%	84	84	77	75	71	**62**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

معدل شغل المؤسسات السجنية = [(متوسط عدد النزيلات والنزلاء خلال السنة / القدرة الإيوائية النظرية خلال نفس السنة)100 x].

الطاقة الاستيعابية النظرية = مساحة الإيواء/ 3 أمتار مربعة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الضبط القضائي؛

مصلحة البنايات وتدبير الرصيد العقاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يمثل نتائج وطنية، بيد أن بعض المؤسسات تعرف اكتظاظا بالمقارنة مع مؤسسات أخرى.

- **تعليق**

مساحة الإيواء هي المساحة الأرضية التي يشغلها سجين بزنزانة جماعية، وتقدر هذه المساحة، وفقا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ب 3 أمتار مربعة، كمعيار أدنى ينبغي تطبيقه.

يعود التطور الإيجابي لهذا المؤشر إلى المجهودات المبذولة من طرف المندوبية العامة فيما يتعلق باستغلال الموارد المتاحة لبدء مشاريع توسعة وبناء مؤسسات سجنية.

تمثل هذه القيمة توقعا وليس هدفا، وتتبع اتجاها تناقصيا بسبب طريقة الحساب (طريقة المربعات الدنيا / méthode de moindres carrés)

المؤشر 2.1.312 : المساحة المتوسطة لكل سجين

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المساحة المتوسطة لكل سجين		سجين m2/	1,89	1,88	1,90	1,96	1,99	2,50	2025
المؤشرات الفرعية	المساحة المتوسطة لكل سجين : ذكور	سجين m2/	1,85	1,84	1,87	1,91	1,94	2,40	2025
	المساحة المتوسطة لكل سجين: إناث	سجين m2/	3,58	3,57	3,91	4	4,21	4,50	2025

- **توضيحات منهجية**

متوسط المساحة الإيوائية لكل سجين = المساحة الإيوائية خلال السنة / متوسط عدد النزلاء خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الضبط القضائي؛

مصلحة البنايات وتدبير الرصيد العقاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

القيم الواردة في الجدول أعلاه هي نتائج وطنية، غير أن بعض المؤسسات تعرف اكتظاظا بالمقارنة مع مؤسسات أخرى.

- **تعليق**

مساحة الإيواء هي المساحة الأرضية التي يشغلها سجين بزنزانة جماعية، وتقدر هذه المساحة، وفقا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ب 3 أمتار مربعة، كمعيار أدنى ينبغي تطبيقه.

يرتبط تحسين هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بانخفاض الساكنة السجنية وبالوسائل المتاحة لبدء مشاريع بناء سجون جديدة.

تمثل هذه القيمة توقعا وليس هدفا، وتتبع اتجاها تناقصيا بسبب طريقة الحساب (طريقة المربعات الدنيا / méthode de moindres carrés)

المؤشر 3.1.312 : معدل الرعاية الصحية

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل الرعاية الصحية		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	عدد السجناء لكل طبيب	عدد	891	750	620	513	424	**239**	2025
	عدد السجناء لكل طبيب أسنان	عدد	1 351	1 380	1 250	1 132	1 026	**762**	2025
	عدد السجناء لكل ممرض	عدد	158	153	143	133	123	**113**	2025

- **توضيحات منهجية**

طبيب/ عدد السجناء (بدون احتساب الأطباء المتعاقدين) = (عدد الأطباء العاملين بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة).

طبيب أسنان/ عدد السجناء (بدون احتساب أطباء الأسنان المتعاقدين) = (عدد أطباء الأسنان العاملين بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة).

ممرض/ عدد السجناء = (عدد الممرضين العاملين بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الضبط القضائي؛

مديرية الموارد البشرية؛

قسم الرعاية الصحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشرات أعلاه لا تأخذ بعين الاعتبار الأطباء المتعاقدين وذلك نظرا لتغير عددهم.

- **تعليق**

من أجل سد الخصاص على مستوى الأطباء، (وبالأخص الأطباء الاختصاصيين)، تعمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على إبرام تعاقدات مع أطباء خارجيين.عدد هؤلاء يتغير حسب الاحتياجات وحسب توفرهم.

تتكلف المندوبية العامة بتغطية الحاجيات الخاصة للنساء من طرف الأطباء العامين على مستوى المؤسسات السجنية، وفي الحالات الضرورية من طرف أطباء متخصصين خارجيين (أطباء النساء والتوليد....).

الهدف 2.312: تهيئ النزلاء و النزيلات بصفة عادلة لإعادة إدماجهم

المؤشر 1.2.312 : معدل ولوج السجناء للتعليم

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل ولوج السجناء للتعليم		%	55,42	66,82	68	70	72	**80**	**2025**
المؤشرات الفرعية	معدل ولوج السجناء للتعليم: ذكور	%	55	65,18	68	70	72	**80**	**2025**
	معدل ولوج السجناء للتعليم: إناث	%	42	65,18	68	70	72	**80**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

معدل ولوج السجناء للتعليم = عدد السجناء (ذكور وإناث) المستفيدين من التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي خلال السنة / عدد طلبات التسجيل الصادرة من طرف السجناء خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التربية، والتعليم، والتكوين المهني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

متابعة برامج التعليم مرتبطة برغبة السجناء.

- **تعليق**

يظهر المؤشر تحسنا بنسبة 33% سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018، وهذا ناتج عن المجهودات المبذولة من طرف المندوبية العامة من خلال تشجيع وتحسيس السجناء على التسجيل ومتابعة برامج التعليم، والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية.

المؤشر 2.2.312 : معدل ولوج السجناء للتكوين المهني

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل ولوج السجناء للتكوين المهني		%	62	63,22	65	70	72	80	2025
المؤشرات الفرعية	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني: ذكور	%	63,67	64	67	70	73	80	2025
	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني: إناث	%	47,20	53	60	65	70	80	2025

- **توضيحات منهجية**

معدل ولوج السجناء للتكوين المهني = (عدد السجناء والسجينات المستفيدين من التكوين المهني خلال السنة / متوسط عدد السجناء والسجينات المستوفون للشروط الضرورية للاستفادة من التكوين خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التربية، والتعليم، والتكوين المهني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة ارتباطا وثيقا برغبة السجناء والسجينات في التسجيل ببرامج التكوين المهني وتوفر المقاعد البيداغوجية المبرمجة من طرف القطاع الوصي.

- **تعليق**

لا يمكن للسجناء الذين يقضون عقوبات قصيرة الأمد الاستفادة من تكوين مهني إذا كانت برامج هذا الأخير أطول من مدة عقوبتهم.

وتبذل حاليا جهود مستمرة لتقديم خيارات غير نمطية للنساء بهدف إعادة إدماجهن مهنيا بعد الإفراج عنهن.

المؤشر 3.2.312 : معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني		%	11,60	13,50	15	17	19	25	2025
المؤشرات الفرعية	معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني: ذكور	%	12,80	15,40	16,80	18,80	23,30	25	2025
	معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي و الفني: إناث	%	5,70	3,40	7	9	11	25	2025

- **توضيحات منهجية**

معدل ولوج السجناء والسجينات للتكوين الفني والحرفي = (عدد السجناء والسجينات المستفيدين من التكوين الفني والحرفي خلال السنة / متوسط عدد السجناء والسجينات المؤهلين للاستفادة من التكوين خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التكوين الفني والحرفي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة ارتباطا وثيقا برغبة السجناء في الانخراط في هذا البرنامج بالإضافة إلى توفر المقاعد البيداغوجية المبرمجة من طرف القطاع الوصي.

كما يبين هذا المؤشر فقط عدد المستفيدين المباشرين من وحدات التكوين الفني والحرفي المحدثة مؤخرا.

وتجدر الإشارة إلى ان نسبة مهمة من السجناء يستفيدون من عدة برامج لها علاقة بهذا النوع من التكوين، خصوصا تلك المنظمة بالتعاون مع المجتمع المدني.

- **تعليق**

بلوغ القيمة المستهدفة رهين بالرفع من عدد المقاعد البيداغوجية، وذلك بالتناسب مع الميزانية المخصصة لهذه الغاية، إضافة إلى التزام السجناء بمتابعة تكوينهم.

المؤشر 4.2.312 : معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية		%	94	96	97	98	99	100	2025
المؤشرات الفرعية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية: ذكور	%	98	98	99	99	99	100	2025
	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية: إناث	%	62	74,50	76	78	80	100	2025

- **توضيحات متهجية**

معدل ولوج السجناء الأميين (ذكورا وإناثا) لبرامج محو الأمية = (عدد السجناء (ذكورا وإناثا) الأميين المنخرطين في برامج محو الأمية خلال السنة / متوسط عدد السجناء (ذكورا وإناثا) الأميين(المدانين) خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

مديرية العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وإعادة إدماجهم:

- إحصائيات المديريات الجهوية؛

- إحصائيات الضبط القضائي؛

- الحصيلة السنوية لبرنامج محو الأمية .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة يرتبط ارتباطا وثيقا برغبة السجناء في التسجيل ببرنامج محو الأمية.

- **تعليق**

تفسر النسبة المئوية المرتفعة للسجناء المستفيدين من برنامج محو الأمية بإطلاق برنامج سجون بدون أمية في سنة 2017 بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

المؤشر 5.2.312 : نسبة السجناء المستفيدين من عائد الكلفة

	الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة السجناء المستفيدين من عائد الكلفة	%	13	9	18	20	22	**28**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

نسبة السجناء (ذكورا وإناثا) المستفيدين من عائد الكلفة = (عدد السجناء (ذكورا وإناثا) المستفيدين من عائد الكلفة خلال السنة / متوسط عدد السجناء (ذكورا وإناثا) خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

وضعيات واردة من مختلف المؤسسات السجنية المجمعة من طرف المديريات الجهوية المختصة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ترتبط مدة عمل السجناء بعدة متغيرات مثل قرارات الترحيل أوالقرارات التأديبية.

- **تعليق**

السجناء المستفيدون من عائد الكلفة هم اللذين يقومون بعمل يؤجرون عليه بالوسط السجنى.

*تخص معطيات سنة 2019 الأسدس الأول من السنة .

الهدف 3.312: تعزيز أمن و سلامة المؤسسات السجنية

المؤشر 1.3.312 : معدل الحراسة

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل الحراسة		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	معدل الحراسة النهار	%	40	40	39	38	37	**34**	**2025**
	معدل الحراسة بالليل	%	300	300	229	228	227	**224**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

معدل الحراسة خلال النهار: (عدد موظفي الحراسة بالنهار خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة)؛

معدل الحراسة خلال الليل: (عدد موظفي الحراسة بالليل خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية؛

مديرية الضبط القضائي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

معدل الحراسة خلال النهار:

-إنجازسنة 2018 : 40/1

-قانون المالية لسنة 2019 :40/1

- مشروع قانون المالية لسنة 2020 : 39/1

- التوقع لسنة 2021 : 38/1

- التوقع لسنة 2022 : 37/1

- القيمة المستهدفة لسنة 2025 : 34/1

معدل الحراسة خلال الليل :

-إنجازسنة 2018 : 300/1

-قانون المالية لسنة 2019 :300/1

- مشروع قانون المالية لسنة 2020 : 229/1

- التوقع لسنة 2021 : 228/1

- التوقع لسنة 2022 : 1/227

- القيمة المستهدفة لسنة 2025 : 234/1

تعاني المندوبية العامة من نقص في معدل الحراسة وذلك راجع بالأساس إلى قلة الموارد البشرية مقابل الارتفاع المتزايد للساكنة السجنية.

المؤشر 2.3.312 : معدل الفرار

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل الفرار		%	-	1	0	0	0	**0**	**2025**
المؤشرات الفرعية	معدل الفرار: ذكور	%	0	1	0	0	0	**0**	**2025**
	معدل الفرار: إناث	%	0	0	0	0	0	**0**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

معدل الفرار = (عدد حالات الفرار خلال السنة / متوسط عدد السجناء خلال نفس السنة).

- **مصادر المعطيات**

قسم الأمن الوقائي لسلامة السجناء والأشخاص؛

مديرية الضبط القضائي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

معدل الفرار:

-إنجازسنة 2018 : 83757/0

-قانون المالية لسنة 2019 :84723/1

- مشروع قانون المالية لسنة 2020 : 0

- التوقع لسنة 2021 : 0

- التوقع لسنة 2022 : 0

- القيمة المستهدفة لسنة 2025 : 0

معدل الفرار: إناث

-إنجازسنة 2018 : 1907/0

-قانون المالية لسنة 2019 :1919/0

- مشروع قانون المالية لسنة 2020 : 0

- التوقع لسنة 2021 : 0

- التوقع لسنة 2022 : 0

- القيمة المستهدفة لسنة 2025 : 0

معدل الفرار: ذكور

-إنجازسنة 2018 : 81850/0

-قانون المالية لسنة 2019 :82804/1

- مشروع قانون المالية لسنة 2020 : 0

- التوقع لسنة 2021 : 0

- التوقع لسنة 2022 : 0

- القيمة المستهدفة لسنة 2025 : 0

تم وضع مجموعة من الإجراءات من طرف المندوبية العامة لتعزيز أمن المؤسسات السجنية للحد من حالات الفرار وذلك عبر:

تفعيل دليل مساطر التدبير الأمني؛

تعزيز إجراءات الحراسة، والمراقبة والتفتيش؛

تفعيل فرق الوقاية والتدخل بالمؤسسات السجنية.

المؤشر 3.3.312 : معدل الحوادث

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	19	19	16	15	14	13	2025

- **توضيحات منهجية**

معدل الحوادث = (مجموع عدد الحوادث خلال السنة / عدد السجناء (ذكورا وإناثا) خلال نفس السنة)؛ (مثال سنة 2019= 200/1919 بالنسبة للإناث، و7078/82804 بالنسبة للذكور).

- **مصادر المعطيات**

قسم الأمن الوقائي لسلامة السجناء والأشخاص؛

مديرية الضبط القضائي؛

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر يدرج فقط الحوادث التي كانت موضوع تحرير محضر، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الحوادث يتم حلها وديا.

- **تعليق**

عملت المندوبية العامة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من عدد الحوادث داخل المؤسسات السجنية، عبر:

تفعيل نظام تصنيف السجناء والسجينات؛

تفعيل دليل مساطر التدبير الأمني؛

التطبيق الصحيح للتدابير التأديبية المتخذة في حق السجناء (ذكور وإناث)؛

تسريع وتيرة معالجة طلبات وشكايات السجناء والسجينات؛

الوساطة في حل النزاعات.

الهدف 4.312: تحديث الإدارة و تكريس الحكامة

المؤشر 1.4.312 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	4	3,90	3,70	3,60	3,40	2,50	2025

- **توضيحات منهجية**

معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية = (متوسط عدد الموظفين العاملين بمصالح الموارد البشرية / العديد الإجمالي للموظفين).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

عملت المندوبية العامة على خلق مكاتب تدبير شؤون الموظفين، على المستوى المحلي، وذلك من أجل تسريع وتيرة معالجة مختلف ملفات الموظفين.

كذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل بلوغ الهدف، نذكر منها:

تطوير وتحديث قاعدة بيانات الموظفين؛

تطوير فضاء الموظف على الموقع الإلكتروني للمندوبية العامة؛

تشجيع ومواكبة الموظفات لتولي مناصب المسؤولية.

المؤشر 2.4.312 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	3 017,23	6 135,66	3 273	2 000	1 500	1 400	2024

- **توضيحات منهجية**

نسبة النجاعة المكتبية = مجموع النفقات المكتبية وشراء الحواسيب والطابعات واللوازم المستهلكة ومصاريف إصلاح المعدات (تستثنى مصاريف الربط بالأنترنيت) / عدد المكاتب.

- **مصادر المعطيات**

قسم نظم المعلوميات؛

مصلحة التجهيزات واللوجستيك.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

شراء الحواسيب والطابعات يتغير حسب الممارسة الميزانياتية، والاعتمادات المخصصة لهذا الغرض، والحاجيات المرتبطة بتجديد حظيرة المعلوميات و/أو توسيع نطاقها.

لا يحدد هذا المؤشر عدد المكاتب التي تم شراؤها خلال السنة الحالية وتلك المحصل عليها في السنوات السابقة.

- **تعليق**

يرجع الاتجاه التصاعدي لهذا المؤشر بين سنتي 2017 و2019 إلى تنفيذ الصفقة المرتبطة بتجهيز حظيرة المعلوميات بالمؤسسات السجنية من أجل مواكبة إحداث نظام معلوماتي مندمج.

المؤشر 3.4.312 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس		%	65	75	80	85	90	100	2024
المؤشرات الفرعية	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور	%	70	75	80	85	90	100	2025
	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- إناث	%	47	50	60	70	80	100	2025

- **توضيحات منهجية**

نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر = (عدد الموظفين المستفيدين من تكوين مستمر "على الأقل مرة واحدة" خلال السنة / العدد الإجمالي للموظفين).

- **مصادر المعطيات**

مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

وعيا منها بدور التكوين المستمر في تطوير كفاءات مواردها البشرية، التزمت المندوبية العامة ب:

تحديث برامج ووحدات التكوين؛

تبني تدابير تشجيعية للموظفين؛

تفعيل اللاتمركز في أماكن التكوين المستمر؛

إحداث لجنة تتبع التكوين على المستوى المركزي؛

تتبع توسعة المركز الوطني لتكوين الأطر.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 11 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	6 068	796	6 864	62,38
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	1 097	288	1 385	12,59
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	2 235	519	2 754	25,03
المجموع	9 400	1 603	11 003	100

- جدول 12 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	402	165	567	5,15
المصالح اللاممركزة	8 998	1 438	10 436	94,85
المجموع	9 400	[illegible]	11 003	100

- جدول 13 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	827	115	942	9,03
جهة الشرق	754	85	839	8,04
جهة فاس - مكناس	1 330	227	1 557	14,92
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	1 743	343	2 086	19,99
جهة بني ملال - خنيفرة	664	75	739	7,08
جهة الدار البيضاء- سطات	1 417	271	1 688	16,17
جهة مراكش - آسفي	919	130	1 049	10,05
جهة درعة - تافيلالت	365	43	408	3,91
جهة سوس - ماسة	752	109	861	8,25
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	227	40	267	2,56
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	8 998	1 438	10 436	100

Direction du Budget DB3/DSA

■ تعليق

بلغ معدل التأطير داخل المؤسسات السجنية 13% خلال السنة الجارية (11003 (عدد الموظفين) / 84723 (عدد السجناء))، وهي نسبة جد منخفضة مقارنة مع ساكنة سجنية متزايدة. و يعتبر موظفوا التنفيذ الفئة الأكثر بنسبة تمثل ب 62% من مجموع موظفي المندوبية العامة.

- تبلغ نسبة تمثيلية الموظفين على مستوى المصالح الخارجية للمندوبية العامة 95%، و يفسر ذلك بتفعيل اللاتمركز الإداري على مستوى الجهات من جهة، والتزامها بمهمة تأمين حراسة السجناء داخل المؤسسات السجنية و الاستجابة لحاجياتهم من جهة أخرى.

- يتم توزيع الموظفين بالجهات العشر على أساس عدد المؤسسات السجنية بها، وكذلك حسب حاجيات كل مؤسسة من الموارد البشرية.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

تمثل نسبة الموظفات 15% من مجموع موظفي المندوبية، ويفسر هذا المعدل بهيمنة الساكنة السجنية الذكورية كون الموظفين الذكور هم الذين توكل إليهم مهمة حراسة السجناء من نفس الجنس (ذكور).

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 14 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	1 307 975 284	11003
المناصب المحذوفة	623 104	26
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	29 470 494	526
عمليات الإدماج	807 727	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	26 539 599	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	1 364 170 000	11503
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	115 981 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	1 480 151 000	

Direction du Budget DB3/DSA

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 312 : سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء

◆ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

عرفت كتلة الأجور ارتفاعا بنسبة 25% (1 480 151 000) درهم في سنة 2020 مقارنة بنظيرتها في سنة 2019 التي بلغت 1 187 305 000) وذلك راجع إلى إدراج مساهمات الدولة المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي والتقاعد برسم سنة 2020 ضمن ميزانية الموظفين والأعوان الخاصة بالمندوبية العامة من جهة، وكذلك عمليات التوظيف وعمليات الترقية في الرتبة وفي الدرجة من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فقد عرف عديد المناصب المالية المخصصة للمندوبية العامة برسم مشروع ميزانية سنة 2020 جمودا مقارنة بسنة 2019 (500 منصب مالي) الذي يظل غير كاف ولا يلائم الحاجة المتزايدة والملحة للموارد البشرية (الحاجة إلى 2000 منصب مالي).

- **مشروع 2 : الدعم ،التسيير واللوجستيك**

المعدات والنفقات المختلفة:

هذا المشروع يسمح بضمان ظروف العمل الضرورية سواء على مستوى المصالح المركزية او المصالح اللاممركزة (تعزيز وتسيير حظيرة السيارات/ تسوية فواتير استهلاك الماء والكهرباء/ تقوية البنية التحتية للشبكة وتجديد حظيرة السيارات / إصلاح وصيانة وتهيئة المباني/اقتناء الأجهزة والأثاث واللوازم الضرورية لعمل مصالح المندوبية العامة/ الزي الرسمي ودعم الخدمات الاجتماعية للموظفين (.

أهم السطور المالية المسجلة برسم هذا المشروع هي:

مستحقات الماء والكهرباء: **87 مليون درهم**؛

رسوم ومستحقات الاتصالات: **15 مليون درهم** ؛

إعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين: **4,6 مليون درهم** ؛

صيانة واصلاح المباني والتجهيزات الإدارية: **مليون درهم3,4**

مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي:

يضمن مشروع "الدعم والتسيير واللوجستيك" بالأساس إنشاء وتطوير وتحديث مختلف ورشات التكوين الفني والحرفي لفائدة النزلاء بالإضافة إلى شراء اللوازم والمواد الأولية اللازمة لهذا التكوين.

- **مشروع 3 : إيواء السجناء**

العمليات الرئيسية المدرجة برسم مشروع إيواء النزلاء هي:

التغذية الجماعية للسجناء: **570 مليون درهم**؛
الرعاية الصحية لفائدة السجناء (الأدوية، والنظافة): **56 مليون درهم**؛
شراء المنتجات الطاقية للتدفئة والطبخ، ومعدات المطبخ:**16مليون درهم**.

تمثل هذه الاعتمادات المالية 79%من ميزانية التسيير –المجالات والنفقات المختلفة.

Direction du Budget DB3/DSA

- **مشروع 4 : إعادة إدماج السجناء**

ستوجه الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع أساسا إلى [illegible] مكسب المعتقلين"(9 مليون درهم)، وكذلك إنشاء وتسيير الفضاءات التربوية والثقافية والرياضية (1,2 مليون درهم)، بالإضافة إلى المساعدات المخصصة للنساء المرفقات بأطفالهن (0,1 مليون درهم).

- **مشروع 5 : أمن وسلامة المؤسسات السجنية**

الاعتمادات المسجلة برسم هذا المشروع تهدف إلى تنزيل السياسة الأمنية للمندوبية العامة على أرض الواقع، ولاسيما من خلال تغطية الحاجيات المختلفة من المعدات والأدوات المتعلقة بأمن وسلامة المؤسسات السجنية **(2,8 مليون درهم)** .

- **مشروع 6 : تكوين الموظفين**

الاعتمادات المدرجة في هذا المشروع موجهة إلى تسيير المركز الوطني لتكوين أطر المندوبية العامة وتغطية تكاليف تغذية المتدربين، واللوازم المدرسية، والمعدات الديداكتيكية والبيداغوجية...) **8,0) مليون درهم).**

- **مشروع 7 : سجون محلية**

جهة 00. المشروع 21:

أشغال إتمام بناء المساكن الإدارية الملحقة بالسجن المحلي تولال 2: **10 مليون درهم**.

الدراسات المعمارية وتتبع أشغال تجزيئ السجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء: **0,7 مليون درهم**.

الدراسات المرتبطة بتشييد المباني التابعة للسجن المحلي الداخلة: **1,9 مليون درهم**

جهة11. المشروع 21:

بناء السجن المحلي بالعيون: **30,9 مليون درهم**.

- **مشروع 8 : بناء وتجهيز بنايات المصلحة المركزية**

جهة 00. المشروع 11:

توسيع منصة الامن المعلوماتي للإدارة المركزية والمديريات الجهوية للمندوبية العامة: **7,2 مليون درهم**.

- **مشروع 9 : مركز تكوين أطر إدارة السجون**

جهة 00. المشروع 31:

أشغال توسعة مركز تكوين الأطر بتيفلت في حصة وحيدة: **24,9 مليون درهم**.

الدراسات المعمارية وتتبع أشغال بناء مركز تكوين الأطر بتيفلت: **1,4 مليون درهم**.

أشغال كهربة توسعة مركز تكوين الأطر بتيفلت: **1,20 مليون درهم**.

- **مشروع 10 : انجاز السجن المحلي بالداخلة**

جهة 12. المشروع 24:

إنجاز السجن المحلي بالداخلة: **80,7 مليون درهم**،

- **مشروع 11 : انجاز السجن المحلي بطانطان**

جهة 10. المشروع 24:

إنجاز السجن المحلي بطانطان: **1,5 مليون درهم**.

- **مشروع 12 : انجاز السجن المحلي ببني ملال**

جهة 05. المشروع 24:

أشغال بناء المساكن الإدارية الملحقة بالسجن المحلي ببني ملال: **0,2 مليون درهم**

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA